الردود المقترحة للأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة
حول التقدم المحرز نحو إنهاء الزواج المبكر والقسري للأطفال في جميع أنحاء العالم

المقدمة

- تلقت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة خطاباً من قطاع شؤون حقوق الأنسان بوزارة الخارجية رقم: ص/م ح أ / 22/24/6/4 بتاريخ 21 مارس 2024 بشأن مذكرة من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بجنيف، والخاصة بطلب المساهمة بمداخلات كتابية في إعداد التقرير الذي طلبته الجمعية العامة من الأمين العام في قرارها 202/77 بشأن "الزواج القسري للأطفال في سن مبكرة"، لتقديمه في دورتها الثامنة والسبعين.
- ويدعو مكتب المفوضية الدول وأصحاب المصلحة المعنيين إلى تزويده بمعلومات عن التقدم المحرز نحو إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في جميع أنحاء العالم، فضلا عن أفضل الممارسات، للاسترشاد بها في التقرير المذكور أعلاه، وذلك في أجل أقصاه 15 أبريل 2024.
- وسيتم طرح التقديمات والمساهمات كما تم استلامها على الموقع الإلكتروني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، ما لم يُطلب خلاف ذلك.
- وفيما يلي الرد المقترح من الامانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة:

السؤال: ما هي الجهود المبذولة أو المخطط بذلها لتنفيذ توصيات التقرير الأخير للأمين العام بشأن مسألة الزواج المبكر والقسري للأطفال؟ والتي تتضمن التالي:

أ) معالجة الأسباب الجذرية للزواج المبكر والقسري للأطفال، والتي تتضمن الأعراف الاجتماعية وعدم المساواة والصور النمطية.

ب) ضمان الوصول إلى التعليم والعمل اللائق والحماية الاجتماعية والخدمات الصحية، بما في ذلك وصولهن لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والذي يشمل النساء المعرضات للخطر من المتزوجات أو المرتبطات بزيجات غير رسمية، أو اللاتي فررن من هذا الزواج، أو الارتباط غير الرسمي، أو المطلقات أو الارامل أو المتزوجات في سن مبكر.

ج) ضمان تدابير الحماية وسبل الانتصاف وخدمات الدعم للضحايا.

د) تنفيذ ميزانيات مراعية للأطفال ومراعية للجنسين لدعم التدابير الفعالة للقضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

- اعتبر الدستور البحريني المعدل (الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي، ويقوي أواصرها وقيمها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة، ويرعى النشء، ويحميه من الاستغلال، ويقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي. كما تُعنى الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي) (المادة الخامسة من الدستور). وبهذا أكدت الدولة مسؤوليتها في ضمان حماية الأسرة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية بما يضمن الحفاظ على تماسكها واستقرارها.
- لا وجود لما يسمى "الزواج القسري" في مملكة البحرين سواء بشكل عام او للأطفال، كما ان الزواج القسري امر لا يمت بصلة لعادات وتقاليد المجتمع البحريني الذي لا يعرف هذا النوع من الممارسات، وهذا ما تؤكده الاحصاءات المتعلقة بسن الزواج بشكل عام وسن الزواج للفتيات بشكل خاص، اذ تشير الاحصاءات لسنة 2021 ان متوسط سن الزواج الأول لدى الاناث قد بلغ 26 سنة، ومتوسط عمر الرجل عند الزواج الأول قد بلغ 28 سنة (المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية).
- كما نظمت التشريعات في مملكة البحرين المسائل المتعلقة بالأسرة والاطفال بحيث تضمن عدم وقوع اي اكراه في الزواج من جهة، وتحقق الحماية الكاملة للأطفال من جهة أخرى، ونستشهد على سبيل المثال بما يلي:

أولاً - <u>التشريعات ذات العلاقة بضمانات صحة انعقاد الزواج:</u>

1. <u>القانون رقم (19) لسنة 2017 بشأن قانون الأسرة:</u>

- نصت المادة (17) على انه (ب- لا يجوز للولي تزويج من له الولاية عليها جبراً، ثيباً كانت أو بكراً، صغيرة كانت أو كبيرة.)
- نصت المادة (20) على انه (لا تزوج الفتاة التي يقل سنها عن ست عشرة سنة ميلادية إلا بإذن من المحكمة الشرعية بعد التحقق من ملاءمة الزواج).
- حرصت المادة (24) من قانون الاسرة على التأكد من تو افر الرضا كشرط لصحة عقد الزواج حيث جاء في هذه المادة :(أركان عقد الزواج):

أ) الزوجان: الرجل والمرأة.

ب) الإيجاب والقبول.

<u>يتضح من هذه المواد بان عقد الزواج لا ينعقد في مملكة البحرين الا بناء على الرضا الكامل والحر الذي لا يشوبه أي عيب لكلا الزوجين، وبأنه لا يمكن لاي كان اكراه الفتاة او الفتى على الزواج والا فإن العقد يعد باطلاً.</u>

2. <u>لائحة المأذونين الشرعيين الصادرة بموجب القرار رقم (1) لسنة 2016:</u>

- تشترط في المادة (12) منها لإجراء عقد الزواج وتوثيقه ألا تقل سن الزوجين (الذكر والأنثى) عن ست عشرة سنة وقت العقد. ولم يجز القانون إجراء الزواج لمن هم دون السادسة عشرة إلا بناءً على طلب من ذوي الشأن وبعد الحصول على إذن من محاكم الأسرة المختصة بإجراء الزواج بعد التحقق من ملاءمة الزواج (وبعد ذلك متفقاً

مع قانون الطفل الصادر بموجب القانون رقم (37) لسنة 2012، والذي حدد سن الطفل في المادة (4) كأصل عام بمن لم يتجاوز ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة، واستثنى من ذلك القوانين النافذة الخاصة المنظّمة لمن هم دون هذا السن).

- نصت لائحة المأذونين (المادة 10) بأن على المأذون الشرعي أن يتحقق من موافقة المرأة على الزواج، وذلك من خلال إعمال القواعد الشرعية.
- افرد المشرع الفصل الرابع من لائحة المأذونين تحت عنوان ((تأديب المأذونين الشرعيين)) والذي يتم عن طريق مجلس تأديب مشكّل من ثلاثة أشخاص يختارهم وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف بقرار منه، يتم من خلاله ايقاع الجزاء على المأذون الشرعي تأديبيّاً إذا ارتكب أيّاً من المخالفات الواردة في المادة (12) من لائحة المأذونين ومن بينها في حال ارتكبت مخالفة اتمام اجراءات الزواج دون التحقق من رضا الزوجين الكامل والحر.

ثانياً - <u>حماية الطفل في التشريعات واللجان الوطنية والمؤسسات ذات العلاقة:</u>

- حرصت مملكة البحرين على توفير منظومة تشريعية نوعية تكفل حقوق الطفل، وذلك من خلال إصدار العديد من القوانين المنظمة لضمان حقوق الأطفال التي كفلها الدستور كالحق في التعليم والصحة الجيدة والترفيه وحضانة الأسرة والعديد من جوانب الحياة الأخرى الخاصة بالأسرة والأطفال، كما تتولى عدة جهات رسمية وحكومية ومؤسسات مجتمع مدني رعاية الأطفال وحمايتهم، ونستشهد على سبيل المثال بالآتي:

- قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (37) لسنة 2012 والذي يضمن كفالة الدولة للطفل التمتع بالحقوق المنصوص عليها في هذا القانون دون تمييز بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو الإعاقة، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة.
- تشكيل لجنة وطنية للطفولة برئاسة وزير التنمية الاجتماعية وعضوية عدد كبير من الجهات في مملكة البحرين المعنية بالأمومة والأطفال، و إطلاق الاستراتيجية الوطنية للطفولة (2023-2027) بهدف تحسين جودة حياة الأطفال بمملكة البحرين وتوفير بيئة آمنة ومستدامة لتنميتهم ونموهم، إذ تستند إلى 8 محاور رئيسية وهي: الحوكمة والبيانات، الصحة وجودة الحياة، التعليم والتكنولوجيا وبناء القدرات، الحماية والأمن والسلامة، البحوث والدراسات، التمثيل والمشاركة وعدم التمييز، تعزيز الهوية والانتماء، والاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل.
- إصدار قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة بالقانون رقم (4) لسنة 2021 ولائحته التنفيذية والذي جعل لمصالح الطفل الفضلى الأولوية في جميع الأحكام والقرارات والإجراءات المتعلقة به، أياً كانت الجهة التي تصدرها أو تباشرها، بالتوافق مع الدستور والمعايير الحقوقية العالمية، خصوصاً اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل المنضمة إليها المملكة عام 1991، وبروتوكوليها الاختياريين عام 2004.
- قرار النائب العام رقم (1) لسنة 2016 بإنشاء نيابة متخصصة للأسرة والطفل.

- إنشاء وتشكيل "محاكم العدالة الإصلاحية للطفل"، و"اللجنة القضائية للطفولة" التي تختص بالنظر في حالات تعرض الطفل للإيذاء او الخطر أو سوء المعاملة والمحالة إليها من النيابة المختصة للطفل، مع الاستعانة بخبراء أخصائيين في المجالات الاجتماعية والنفسية، منهم نساء، وتو افر الضمانات الحقوقية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية.
- انشاء مكاتب حماية الأسرة والطفل بمديريات الشرطة في جميع المحافظات، بهدف توفير الامن النفسي والمادي للأطفال واسرهم.
- إصدار القانون رقم (17) لسنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسري والذي يشمل على حماية افراد الأسرة من الإيذاء الجسدي والنفسي والجنسي بالإضافة إلى الإيذاء الاقتصادي. كما نص القانون في المادة (2) منه على أن تنشأ في الوزارة (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية) إدارة تسمى إدارة الإرشاد الأسري تعمل على تقديم خدمات الإرشاد الأسري والتوعية في مجال العنف الأسري يتبعها عدد من مراكز أو مكاتب الارشاد الاسري.
- تدشين خط نجدة (998) ومساندة الطفل في 27 ديسمبر 2011، حيث يباشر الخط استقبال جميع المكالمة الواردة والصادرة من موقع مبنى مركز حماية الطفل كون خط نجدة ومساندة الطفل يقع ضمن الهيكل التنظيمي لمركز حماية الطفل. ويعتبر خط نجدة ومساندة الطفل خطاً هاتفياً مجانياً لكل طفل، يلتزم العاملون فيه بالسرية التامة واحترام وتقدير رغبة المتصل في عدم ذكر اسمه. تتو افر هذه الخدمة على مدار الساعة، حيث يتم تلقي الاتصالات من قبل الطفل للإبلاغ عن تعرضه لعنف أو سوء معاملة أو خطر. كما يوفر خدمة الإرشاد والاستماع النشط وتقديم المساندة النفسية والاجتماعية عبر الهاتف للطفل وتحويل الحالات للجهات المعنية إذا استدعت الحاجة لذلك، كما يتم التدخل السريع لإنقاذ الطفل في الحالات الطارئة وإذا استشعر المختص بضرورة التحرك لمنع وقوع العنف.
- انشاء مركز حماية الطفل للوقاية والحد والقضاء على العنف الذي يقع داخل الأسرة وخارجها من خلال تقديم خدماته للأطفال وأولياء أمورهم ونزلاء مراكز الأحداث وغيرهم.
- انشاء وحدة ومكتب لحماية الطفل في الفضاء الإلكتروني، حيث تستقبل الوحدة الاطفال من الفئة العمرية لمن هم 18 سنة أو أقل، وذلك ضمن استراتيجية البحرين لتوفير الحماية الشاملة للأطفال عبر الفضاء الإلكتروني.
- تسهم مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بالأسرة والطفل بدور فاعل في توعية وإرشاد الوالدين بمهارات التربية السليمة ومساعدتهم في التعرف على المشكلات المختلفة التي تواجه أطفالهم وتقديم الحلول عبر برامج خاصة بذلك، كما يوجد العديد من الجهات التي تستهدف مساندة الأسرة والمرأة على وجه الخصوص اقتصادياً لتمكينها من تلبية احتياجات اطفالها المادية، مما يسهم حتماً في توفير بيئة اسرية سليمة وآمنة ومستقرة.

السؤال: ما هي آليات الوقاية التي أثبتت فعاليتها في انهاء الزواج المبكروالقسري للأطفال؟

- بفضل منظومتها التشريعية ومؤسساتها التربوية والتعليمية والصحية والاقتصادية فإن مملكة البحرين لا تعرف بما يسمى الزواج القسري او المبكر للأطفال. أنظر التفاصيل بما ذكر اعلاه بالنسبة لحماية الطفل.

السؤال: ما هي الطرق والأدوات التي تم الاستعانة بها لجمع بيانات مصنفة عن الزواج المبكروالقسري للاطفال، وحالات الزواج غير الرسمية؟

- تكرر مملكة البحرين بإنها لا تعاني من مسالة الزواج المبكر، كما لا توجد حالات للزواج القسري أو الزيجات غير الرسمية في المجتمع البحريني، ولا توجد فيه هذا النوع من الممارسات.
- كما أن هيئة المعلومات والحكومة والالكترونية تنشر من خلال منصة البحرين للبيانات كافة البيانات الخاصة بالزواج والطلاق وبحسب الخصائص الديمغرافية المختلفة (العمر، الجنسية، الجنس، المستوى التعليمي الخ„).

السؤال: هل تم الاستعانة بالأنظمة الرقمية لرصد زواج الأطفال والزواج المبكروالزواج القسري؟ في حال تم ذلك، يرجى ذكر أفضل الممارسات والتحديات والحلول الممكنة؟

- تحرص مملكة البحرين على نشر كل بيانات الزواج والطلاق بشكل دوري متضمنة الخصائص الديموغرافية للزوجة والزوج، بالإضافة الى احصائيات زيارات رعاية الأمومة في الوحدات الصحية، من خلال منصة البحرين للبيانات المفتوحة التابعة للجهاز الإحصائي الرسمي في الدولة وهو هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

السؤال: هل يتم الاستعانة بأنظمة رقمية لتسجيل المواليد وحالات الزواج، وهل يشترط التسجيل الإلزامي لجميع الولادات والزيجات، بما في ذلك حالات الولادات في المنزل، وحالات الزواج المرتبطة بالقوانين العرفية والدينية؟ وهل تسمح الأنظمة بالتحقق من شهادات الميلاد قبل تسجيل أي زواج؟

- تحرص مملكة البحرين على تعزيز الخدمات الالكترونية في إطار الجهود الرامية للتوعية المجتمعية وتعزيز الثقافة الرقمية بين أفراد المجتمع ومكوناته من الأسر، ويتم ذلك من خلال هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية توعية المقبلين على الزواج والمتزوجين الجدد بحزمة الخدمات الإلكترونية المتوافرة لهم عبر البوابة الوطنية لمملكة البحرين bahrain.bh ومتجر تطبيقات الحكومة الإلكترونية/apps bahrain.bh، والتي تُسهم في تسريع إتمام معاملاتهم وتغنيهم عن مراجعة مراكز تقديم الخدمة الحكومية (المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية).
- كما تقدم هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية خدمة «دليل المأذونين الشرعيين» التي تقدمها بالتعاون مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف إذ يمكن الاطلاع على قائمة المأذونين الشرعيين والقضاة المعنيين بتحرير عقود الزواج، والبحث عن المأذون الشرعي بإدخال اسمه أو المنطقة ليتمكن المتصفح للخدمة من استعراض بيانات التواصل معه، فضلًا عن إمكانية التعرف إلى المستندات المطلوبة عبر خدمة «شروط ومتطلبات تحرير عقد الزواج»

المتو افرة عبر bahrain.bh، كما بإمكان المتزوجين الجدد توثيق عقود الزواج إلكترونيًا من خلال خدمة «طلب توثيق عقود الزواج»، إذ يتم التحقق إلكترونيًا من البيانات الشخصية من قبل الجهات ذات العلاقة في إتمام العملية كوزارة الصحة والسجل السكاني بهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بشكل أسرع و أيسر مع إرفاق المستندات المطلوبة (المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية).

- وقد صدر قرار رقم (8) لسنة 2022 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2019 بتنظيم تسجيل المواليد والوفيات.
- ونفذت مملكة البحرين من خلال هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية الحملات والأنشطة التوعوية بتثقيف الجمهور حول تحديث قانون وإجراءات تسجيل المواليد والوفيات، اذ يمكنهم الوصول للخدمة والتعرف على تفاصيل الإجراءات القانونية المحدثة والخاصة بتسجيل المواليد والوفيات التي حدثت داخل المملكة وعلى المواطنين في حال وجودهم بالخارج. والتأكيد على ضرورة أن يقوم المواطن أو المقيم بالتبليغ عن حالة الولادة التي حدثت داخل المملكة خلال (15) يوم، والإبلاغ عن حالة الوفاة خلال (72) ساعة، وضرورة إبلاغ المواطنين عن حالات الولادة والوفاة التي حدثت خارج مملكة البحرين خلال (60) يوم، موضحة بأنه في حال تجاوز هذه المُدد، سيتم إحالة الطلبات إلى اللجنة المختصة في هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية للنظر في أسباب التأخير عن التبليغ خلال (30) يوم من انتهاء المدة المحددة (المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية).
- وبحسب أهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف السادس عشر بشأن توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، فقد بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية 100% في عام 2021 (المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية).

السؤال: ما هي الاستراتيجيات المبتكرة الأخرى التي تم الاستعانة بها لمعالجة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، فضلاً عن حالات الزواج غير الرسمية، وآليات جمع البيانات؟

- لا ينطبق على مملكة البحرين حيث إنها لا تعاني من مسألة الزواج المبكر، كما لا توجد حالات للزواج القسري أو الزيجات غير الرسمية في المجتمع البحريني، ولا توجد فيه هذا النوع من الممارسات.

تم اعداد التقرير من قبل :

الأسم	الدكتور محمد وليد المصري	الأسم	مها عبدالله سبت
المنصب	المستشار القانوني	المنصب	مديرة مركز معلومات المرأة
التوقيع		التوقيع	
التاريخ	2 ابريل 2024		